المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي

د. أحمد طلفاح

خصائص القطاع المصرفى

- يتكون القطاع المصرفي في الدول العربية من 591 مصرف منها 425 مصرف محلي و 145 مصرف أجنبي و 21 مصرف ملكية مشتركة (محلية وأجنبية) ويبلغ المجموع الكلي لعدد فروع هذه المصارف نحو 10930 فرعاً. وتتكون البنوك المحلية من 291 مصرف تجاري، 85 مصرف استثماري و 49 مصرف متخصص.

هيكل القطاع المصرفي

2004	1999	
291	253	مصرف تجاري
85	45	مصرف استثماري
49	55	مصرف متخصص
425	353	مجموعة البنوك المحلية
145	109	مصارف أجنبية
21	15	مصارف مشتركة
591	477	إجمالي المصارف
10930	9426	إجمالي الفروع

لمزيد من التفصيل أنظر الجدول المرفق.

د. أحمد طلفاح، المعهد العربي للتخطيط، إبريل 2005.

هيكل القطاع المصرفي

البلد	عدد البنوك	ملاحظات
الأردن	26	منها 9 تجارية و 12 إسلامية و 5 أجنبية محدودة النشاط و 5 بنوك استثمارية و 5 مؤسسات إقراض متخصصة حكومية.
الإمارات	82	منها 48 بنك تجاري و 27 بنك أجنبي و 4 بنوك وشركات استثمار وثلاثة مؤسسات إقراض متخصصة. هنالك عدد من البنوك مملوكة من قبل الدولة وهنالك 3 بنوك إسلامية متخصصة ومعظم البنوك لديها نوافذ إسلامية.
البحرين	112	23 بنك تجاري (5 إسلامية)، بنكين متخصصين حكوميين، 52 بنك تعمل في الخارج (3 إسلامي)، 35 بنك استثمار (16 إسلامية).
تونس	28	8 بنوك تجارية خاصة، 6 حكومية، 6 بنوك تنمية (1 حكومي و 5 شراكة مع دول عربية أخرى)، 8 بنوك خارجية.
الجزائر	19	منها 6 بنوك حكومية، وبنك إسلامي، وبنك يعمل في الخارج.
جيبوتي	5	اثنان منها ملكية أجنبية، والثالث تملك الحكومة ثلثه وبنك تنموي (نصف الصفية، 51% حكومي، 28% أجنبي) وصندوق تنمية يمنح قروض للمؤسسات الصغيرة.
السعودية	16	11 بنك تجاري (منها 3 سعودية، و 8 مشتركة مع أجانب) 5 مؤسسات إقراض حكومية متخصصة (زراعة، تجارة، إسكان، وصندوق الدخل) كلها إسلامية.
السودان	29	26 تجارية وثلاثة مؤسسات إقراض متخصصة جميعها مملوكة للحكومة، هنالك بنكين تجاريين من الـ 26 مملوكة للحكومة بالكامل وأخرى مشتركة.
سوريا	5	هنالك بنك تجاري واحد و 4 بنوك إقراض متخصصة جميعها مملوكة للحكومة وهنالك عدد محدود من فروع البنوك الأجنبية.
عُمان	18	6 منها محلية، و 9 أجنبية وثلاث بنوك متخصصة.

هيكل القطاع المصرفي (تابع)

البلد	عدد البنوك	ملاحظات
قطر	15	منها 5 بنوك محلية، 2 إسلامية، و بنك صناعي حكومي و 7 بنوك أجنبية، تمتلك الحكومة 50% من بنك قطر الوطني.
الكويت	9	7 بنوك تجارية، 2 بنوك متخصصة (تساهم الحكومة في معظم البنوك، 66% في بيت التمويل، 50% في البنك الصناعي).
لبنان	80	10 بنوك استثمار، 70 بنك تجاري واحد منها إسلامي.
ليبيا	27	6 بنوك تجارية، 18 بنك محلي جديد، 3 بنوك متخصصة تمتلك الحكومة غالبيتها، هناك نحو 45 بنك محلي صغير موزعة على مختلف المناطق.
مصر	77	23 بنك تجاري و 4 مملوكة للدولة، 31 بنك للاستثمار والأعمال منها 22 فروع لبنوك أجنبية، 19 بنك متخصص (1 صناعي، 1 عقاري، 17 زراعي).
المغرب	19	6 بنوك مملوكة للحكومة 4 منها بنوك متخصصة في الأصل.
موريتانيا	9	جميعها خاصة، بنك واحد عقاري يعمل وفقا لأحكام الشريعة، آخر بنك استحدث في 2002.
اليمن	15	13 بنك تجاري منها 4 أجنبية و 4 إسلامية، 2 مملوكة للحكومة و 3 قطاع خاص. هناك أيضا بنكين متخصصين مملوكان للحكومة.
المجموع	637	47.5% من هذه البنوك في البحرين ولبنان والإمارات.

الخصائص الاقتصادية الأساسية

1- اقتصاديات غير متجانسة وقطاعات مصرفية مختلفة

- بنك واحد تملكه الدولة (سوريا) وفروع بنوك أجنبية.
- عدد من البنوك الحكومية (تونس، ليبيا).
- عدد من البنوك الخاصة والحكومية (الكويت، مصر).
- عدد كبير من البنوك غير الحكومية الخاصة (لبنان، الأردن).

(أنظر الجدول أعلاه).

2 - هناك عدم توازن في التوزيع. فهناك حوالي 80 بنك في لبنان في حين يمثل القطاع المصرفي اللبناني حوالي 7% فقط من القطاع المصرفي العربي. في البحرين هناك 112 بنك ولا تزيد حصتهم عن 2%. بينما في السوق السعودي فإن هناك 14 بنك في حين يشكل القطاع المصرفي السعودي حوالي 30% من مجمل رأس المال في القطاع المصرفي العربي.

3- الهيكل السوقي: يتراوح الهيكل السوقي للقطاع المصرفي العربي من احتكار مطلق (Perfect Competition) للعمل المصرفي من قبل الحكومة كما هو الحال في سوريا وتونس وليبيا إلى احتكار قلة (Monopolistic Competition) حتى على مستوى القطاع الخاص كما هو الحال في الأردن ولبنان وفيما بين ذلك قد تجد نموذج البنك المسيطر والبنوك التابعة (Dominant Bank) كما هو الحال في مصر حيث تملك الحكومة الأصول لأكبر أربعة بنوك هناك. وكذلك فإن كثير من البنوك الخاصة مملوكة لعائلات.

4- الكثافة المصرفية (متدنية)

- مؤشر عدد الفروع لكل 10,000 نسمة: وهي متدنية وتصل إلى 0.4 على مستوى الوطن العربي ولكنها تتفاوت بين الدول.

1 أو أكثر %	لبنان- البحرين- الإمارات- عُمان
%0.6-1	الأردن- قطر- الكويت- السعودية
%0.3-0.5	المغرب- ليبيا- الجزائر- تونس
أقل من 0.3%	السودان- مصر- سوريا- اليمن- جيبوتي- موريتانيا

5- درجة التركيز (عالية)

- أكبر 25 مصرف عربي يستأثرون بأكثر من 50% من النشاط المصرفي. 59% من الموجودات. 46% من حجم القروض. 65% من الودائع. 56% من حقوق المساهمين.
- تركيز جغرافي أيضاً. المصارف في ستة دول عربية (السعودية- مصر- الإمارات- الكويت- لبنان- المغرب) تستأثر بحوالي 75% من الموجودات المصرفية و 80% من حقوق المساهمين و 75% من جملة الودائع.

- تشكل حصة المصارف العربية المئة الأولى ما نسبته 93.5% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، وما نسبته 71.7% من إجمالي محفظة القروض والتسليفات، و97.1% من إجمالي الودائع، و 78.2% من إجمالي حقوق المساهمين، الأمر الذي يعني أن بقية القطاع المصرفي العربي أي ما يزيد عن 500 مصرف عربي تتنافس على حصة غير كبيرة من إجمالي السوق المصرفية العربية (6%).
- تضم قائمة أكبر 100 بنك عربي 52 بنك خليجي تستحوذ على أكثر من 70% من إجمالي رأس المال لدى أكبر 100 بنك عربي. أكبر 10 بنوك في السعودية تستحوذ على 27.1 من إجمالي رأس المال.

د. أحمد طلفاح، المعهد العربي للتخطيط، إبريل 2005.

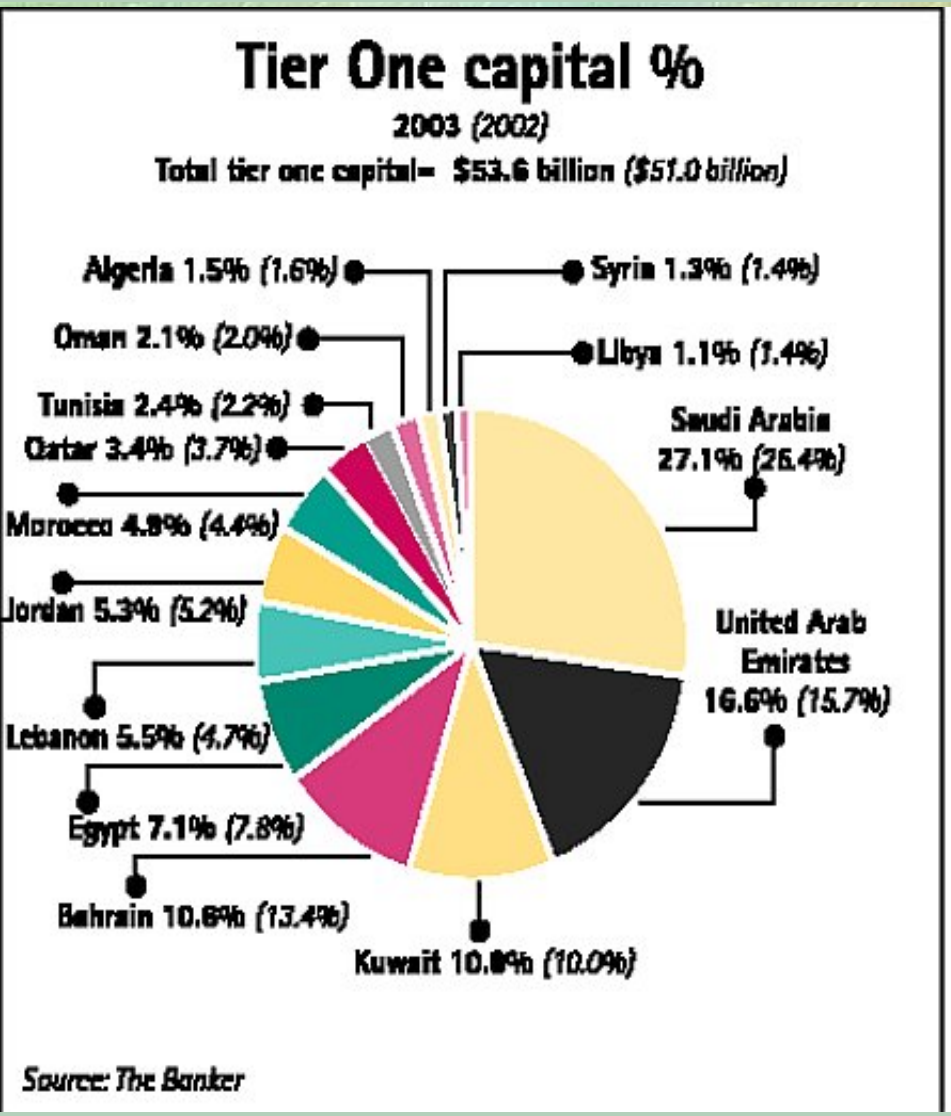
Tier One capital %
2003 (2002)
Total tier one capital= $53.6 billion ($51.0 billion)
Algeria 1.5% (1.6%)
Syria 1.3% (1.4%)
Oman 2.1% (2.0%)
Libya 1.1% (1.4%)
Tunisia 2.4% (2.2%)
Saudi Arabia 27.1% (26.4%)
Qatar 3.4% (3.7%)
Morocco 4.8% (4.4%)
Jordan 5.3% (5.2%)
United Arab Emirates 16.6% (15.7%)
Lebanon 5.5% (4.7%)
Egypt 7.1% (7.8%)
Bahrain 10.6% (13.4%)
Kuwait 10.8% (10.0%)
Source: The Banker

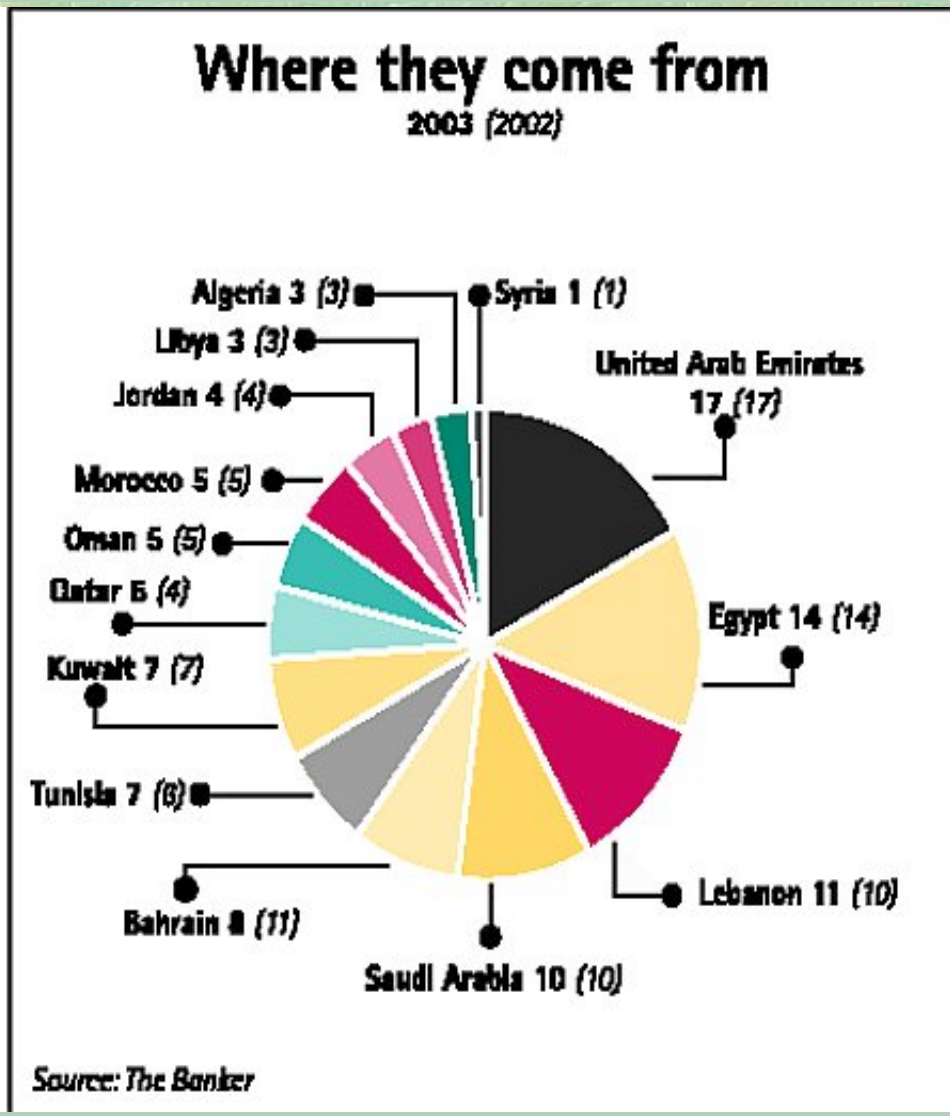
Where they come from
2003 (2002)
Algeria 3 (3)
Syria 1 (1)
Libya 3 (3)
United Arab Emirates 17 (17)
Jordan 4 (4)
Morocco 5 (5)
Oman 5 (5)
Qatar 5 (4)
Egypt 14 (14)
Kuwait 7 (7)
Tunisia 7 (6)
Lebanon 11 (10)
Bahrain 8 (11)
Saudi Arabia 10 (10)
Source: The Banker

6 - البنوك العربية صغيرة الحجم عالمياً

- مازالت البنوك العربية صغيرة الحجم، فأحجام رأس المال لأكبر 20 بنك عربي تبلغ نحو 28.5 بليون دولار وهذا يمثل أقل من 1.47% من إجمالي رأس المال الأكبر 1000 بنك في العالم.
- يفوق رأس مال بنك Citgroup (الأكبر في عام 2002) الذي يبلغ 58 بليون دولار رأس مال أكبر 86 بنك عربي الواردة في القائمة لعام 2002.

- اشتملت قائمة أكبر 1000 بنك عالمي لعام 2002 على 86 مصرفاً عربياً من 14 دولة، حسب ما أوردته مجلة The Banker .
- وقد تبوأ البنك الوطني التجاري المرتبة الأولى في لائحة المصارف العربية التي تتضمنها قائمة أكبر ألف بنك في العالم من حيث رأس المال الأساسي أو شريحة رأس المال الأول والبالغة 2.381 مليار دولار عام 2002.

7- كفاية رأس المال (الملاءة):

- زادت حقوق المساهمين من 53.5 مليار دولار عام 1999 إلى 84.4 مليار دولار عام 2004.
- ارتفعت أيضاً نسبة حقوق المساهمين إلى جملة الودائع من 16.3% عام 1999 إلى 18.1% عام 2004.
- نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي العربي ارتفعت من 10.7% عام 1999 إلى 12.2% عام 2004.
- نسبة السيولة للمصارف العربية تتراوح في المتوسط بين 23.3% و 27.3 % وهي نسبة جيدة تدل على اهتمام المصارف العربية بمعدل مناسب من الأمان لمقابلة التزاماتها أو أي طارئ.

8- النشاط الاقراضي:

- يستحوذ القطاع التجاري على جزء كبير من الائتمان العربي الممنوح ثم يليه قطاع الصناعة ثم قطاع التشييد والبناء والإسكان ثم الزراعة.
- تهيمن القروض قصيرة الأجل على نشاط الإقراض المصرفي العربي.
- سجل نشاط الإقراض للمصارف التجارية العربية نمو ملحوظ بلغ حوالي 12% في حين بلغ نمو الموجودات حوالي 9.7% والودائع حوالي 8.4%.

مشكلات القطاع المصرفي

1 . مشاكل الملكية العامة وهيكل السوق:

- الملكية العامة لبعض البنوك في بعض الدول (سوريا، ليبيا وتونس) وامتلاك الحكومة لأصول البنوك الكبرى. في مصر تملك الدولة 4 بنوك تمثل نحو 53% من الأصول. وفي قطر تمتلك الحكومة نحو 50% من أصول بنك قطر الوطني، في الكويت تملك الحكومة نحو 66% من أسهم بيت التمويل الكويتي وتساهم في ملكية بنوك أخرى. وهذا يخلق مشاكل تركز الائتمان وتوجيهه وانكشاف البنوك لمخاطر المقترض الواحد أو مجموعة مقترضين ذات خصائص متشابهة. أنظر الجدول المرفق.

ملكية الحكومة في القطاع المصرفي العربي

الأردن	لا يوجد بنوك حكومية وإنما هناك 5 مؤسسات إقراض تابعة للحكومة.
الإمارات	بنكين للتنمية تملكها الحكومة وتملك الحكومة عدد من البنوك التجارية.
البحرين	تملك الحكومة بنكين متخصصين.
تونس	6 بنوك تجارية حكومية، وبنك تنمية تملكه الحكومة، و 5 بنوك مشتركة.
الجزائر	6 بنوك حكومية تملك نحو 95% من الأصول والودائع.
جيبوتي	بنك تجاري تملك الحكومة ثلثه وتملك 51% من بنك تنموي.
السعودية	تملك الحكمة نحو 40% من أكبر بنك تجاري وحصص أقل في بنوك أخرى.
السودان	الحكومة تملك أكبر بنكين وبعض البنوك تشارك فيها الحكومة وتمتلك الحكومة مؤسسات الإقراض المتخصصة.
سوريا	جميع البنوك مملوكة للحكومة.
عُمان	جميع البنوك خاصة ولكن الديوان يساهم بنحو 30% من أكبر بنك وصندوق التقاعد يساهم ببعض البنوك.

د. أحمد طلفاح، المعهد العربي للتخطيط، إبريل 2005.

ملكية الحكومة في القطاع المصرفي العربي (تابع)

قطر	هناك بنك إقراض متخصص حكومي وتملك الحكومة نصف بنك قطر الوطني
الكويت	تساهم الحكومة في 5 بنوك محلية (بيت التمويل 66%، البنك الصناعي 50% و تساهم أيضا في بنك الكويت الوطني وبنك الكويت والشرق الأوسط والبنك العقاري) .
لبنان	مساهمة بسيطة في بنوك متخصصة.
ليبيا	تمتلك الحكومة جميع البنوك.
مصر	تمتلك الحكومة 4 بنوك تجارية وبنك الاستثمار الوطني وهذه البنوك تستحوذ على نحو 53% من مجمل أصول البنوك.
المغرب	تمتلك الحكومة 6 بنوك.
موريتانيا	جميعها خاصة (لا حكومية) .
اليمن	تملك الحكومة بنكين تجاريين وبنكين تمويلين متخصصين.

- يساهم النمط الاحتكاري لهيكل السوق المصرفي العربي (احتكار صافي واحتكار قلة) في أن تتحكم جهة واحدة أو مجموعة قليلة من البنوك في سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على الإقراض. الفارق بين السعرين كبير في العديد من الدول العربية مما يعني أن هناك بعض البنوك العربية التي تحقق درجة ربحية عالية نتيجة احتكارها للسوق فيجب زيادة التنافسية بين البنوك.

2. هيكل القطاع المصرفي:

- درجة التركيز: تسود البنوك العربية ظاهرة تركز الأصول والقروض والودائع في عدد محدود من البنوك. فنجد أن أكبر 3 بنوك تستحوذ على أكثر من 60% من الأصول والودائع والقروض في أربع دول عربية (الأردن، عُمان، قطر، موريتانيا). في الواقع أن البنك العربي في الأردن يستحوذ على نحو 60% من أصول البنوك التجارية في الأردن. وفي بعض الدول مثل (الكويت وجيبوتي) نجد أن أكبر بنكين يستحوذان على أكثر من 50% من الأصول. أنظر الجدول المرفق.

- **عملية دخول بنوك جديدة إلى السوق:** بسبب هيكل سوق البنوك الخاصة في الدول العربية (احتكار مطلق ومنافسة احتكارية) تصنف عملية دخول بنوك جديدة إلى السوق المصرفي بأنها صعبة في 8 دول عربية. أنظر الجدول المرفق.
- **استخدام المعاملات غير النقدية:** باستثناء دول الخليج والأردن ولبنان وتونس والمغرب، نجد أن معظم البنوك لا توفر لعملائها خدمات غير نقدية مثل بطاقات الائتمان وبطاقات ATM. أنظر الجدول المرفق.

- ضمان الودائع: لا يتوفر نهائياً نظام ضمان الودائع للمودعين في أربع دول عربية (السعودية، السودان، سوريا وقطر) وكما أنه جزئي وضمني في بقية الدول العربية باستثناء الأردن ولبنان التي أنشئت فيها مؤسسات متخصصة لهذا الغرض. أنظر الجدول المرفق.

مؤشرات القطاع المصرفي في البلدان العربية

البلد	نسبة الأصول إلى الناتج %	درجة التركيز	سهولة الدخول	معايير غير مثبتة	ضمان الودائع
الأردن	220	3 – 90%	سهلة	نعم	نعم
الإمارات	–	5 – 46%	صعبة	نعم	ضمني
البحرين	130	2 – 57%	سهلة	نعم	فعلية محدودة – تحت الإصلاح
تونس	82.3	6 – 60%	صعبة	نعم	ضمني
الجزائر	50	–	سهلة محدودة	محدودة	ضمني
جيبوتي	73.5	2 – 72%	صعبة	نعم	–
السعودية	73.5	6 – 75%	سهلة	نعم	لا
السودان	–	تجلم صغيرة	صعبة	لا	لا
سوريا	–	–	صعبة	محدودة	لا
عُمان	55	3 – 69%	سهلة	نعم	نعم

* نسبة الأصول التي تستحوذ عليها مجموعة صغيرة من البنوك إلى إجمالي أصول البنوك.

مؤشرات القطاع المصرفي في البلدان العربية (تابع)

البلد	نسبة الأصول إلى الناتج %	درجة التركز	سهولة الدخول	معلومات غير متماثلة	ضمان الودائع
قطر	97	3 – 70%	صعبة	نعم	لا
الكويت	168	2 – 52%	صعبة	لا	جزئي ويتحسن
لبنان	302	5 – 80%	سهلة	نعم	نعم
ليبيا	–	5 – 87%	سهلة	لا	ضمني
مصر	125	4 بنوك حكومية – 53%	صعبة	محدودة	ضمني
المغرب	89	3 – 50%	سهلة	نعم	ضمني
موريتانيا	18	3 – 60%	سهلة	محدودة	–
اليمن	20	4 – 65%	سهلة	محدودة	ضمني

* نسبة الأصول التي تستحوذ عليها مجموعة صغيرة من البنوك إلى إجمالي أصول البنوك.

3. النظم والرقابة المصرفية:

- نظم الرقابة المصرفية: تعتبر هذه النظم في بعض الدول العربية (مثل دول مجلس التعاون، الأردن، لبنان، المغرب وتونس) متطورة ومحدثة وتتفق مع معايير بازل لكفاية رأس المال.
- بالنسبة للقروض غير العاملة (Non-Performing Loans) فهي تتراوح بين 10%، 20% باستثناء ليبيا وموريتانيا وبالرغم من ذلك فهي ما زالت مرتفعة في بعض البلدان.
- استقلالية البنوك المركزية: في بعض الدول ما زال البنك المركزي يعاني من سيطرة الحكومة عليه مثل (سوريا، مصر، تونس، ليبيا وموريتانيا).

- متطلبات بازل لكفاية رأس المال: فإن معظم البنوك (باستثناء اليمن وعدد محدود من البنوك في المغرب ومصر وليبيا والسودان) تتفق مع متطلبات بازل بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) (CAR) أو معدل رأس المال المرجح بالمخاطر (Capital Risk Weighted Ratio – CRWR).

مؤشرات الرقابة المصرفية

الدولة	معدل كفاية رأس المال(CRWR/CAR)*	نسبة القروض غير العاملة	استقلالية البنك المركزي
الأردن	CRWR = %12	20.7 (90 يوم)	نعم
الإمارات	CRWR = %20 , CAR = %10	%11.2	نعم
البحرين	CRWR = %13 , CAR = %12	%13	نعم
تونس	CAR = %8	%19.5	لا
الجزائر	CRWR = %8	-	إلى حد ما
جيبوتي	CAR = %8	%20	نعم
السعودية	CAR = %20	%9.6	نعم
السودان	**CAR = %8	%15	إلى حد ما
سوريا	-	-	لا
عُمان	CAR = %16.5	%12.8	إلى حد ما

* CAR : معدل كفاية رأس المال، CRWR: معدل رأس المال المرجح بالمخاطر. ** مرجح بالمخاطر.

مؤشرات الرقابة المصرفية (تابع)

الدولة	معدل كفاية رأس المال(CRWR/CAR)*	نسبة القروض غير العاملة	استقلالية البنك المركزي
قطر	CAR يتراوح بين 53%-12.3%	%10.7	نعم
الكويت	CRWR = %22	%10.3	نعم
لبنان	CAR = %12	%17	نعم
ليبيا	CAR = %15.2 (معظم البنوك تتفق)	%29	لا
مصر	%10	%17.7	لا
المغرب	**CAR = %14.7	%14.1	إلى حد ما
موريتانيا	CAR = %8	%80 (1996)	لا
اليمن	CRWR = %2.4 , CAR = %6	%13	إلى حد ما

* CAR : معدل كفاية رأس المال، CRWR: معدل رأس المال المرجح بالمخاطر. ** مرجح بالمخاطر.

- إجراءات التدقيق على البنوك: الإجراءات تعد ضعيفة في كل من سوريا وليبيا . وفي بعض الأحيان فهي بطيئة كما هو الحال في المغرب (كل 5 أو 6 سنوات مرة) .

- المقترض الواحد والمجموعة المترابطة من المقترضين: الكثير من البنوك العربية قد طورت في الإجراءات التي تحد من توجيه الائتمان إلى مقترض واحد أو مجموعة مترابطة من المقترضين ففي معظم البنوك يتقيد الائتمان لمقترض واحد بما نسبته 15% من رأس المال أو أقل. إلا أن هذه الإجراءات ما زالت ضعيفة في بعض الدول مثل الجزائر ومصر.

- نظام المقاصة والمدفوعات: يعتبر نظام المقاصة والمدفوعات فاعلاً ومتطوراً في معظم الدول العربية إلا أنه في بلدان أخرى ما زال يدويا أو بدائيا وبحاجة إلى تطوير كما هو الحال في الجزائر، ليبيا، موريتانيا وسوريا وفي بعض الدول مثل جيبوتي يقوم البنك المركزي بهذا الدور.

- الإفصاح ونشر المعلومات: معظم البنوك المركزية العربية باستثناء موريتانيا وسوريا لها صفحات الكترونية على شبكة المعلومات (Internet) تنشر فيها بشكل مستمر البيانات النقدية وأحياناً البيانات الاقتصادية. إلا أنه ما زال هناك عدد من الدول لا تنشر تقاريرها الاقتصادية الدورية ومشاوراتها مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الصفحات الدولية لهذه المنظمات.

4. الانفتاح المالي:

- **نظم الصرف:** باستثناء الجزائر وموريتانيا واليمن التي تعتمد التعويم المدار أو التعويم المطلق (اليمن) فإننا نجد أن باقي الدول العربية تستخدم نظام مثبت لسعر الصرف بشكل أو بآخر. فالدول الخليجية وجيبوتي والأردن ولبنان وسوريا تربط أسعار صرفها بالدولار وليبيا بـ SDR. أما مصر والسودان فإنها تستخدم النظام المثبت ضمن حدود أفقية Pegged within Horizontal Banks. أما تونس فإنها تربط سعر صرف عملتها بمستوى التضخم مقاساً لـ CPI لتحافظ على سعر صرف حقيقي ثابت.

- **نظم الصرف الموازية والمتعددة:** هناك 3 دول عربية (الجزائر، ليبيا، وسوريا) ما زالت تعاني من وجود أسواق موازية لأسعار الصرف. في حين أن ليبيا وسوريا ومصر ما زالت تطبق في بعض الأحيان نظم الصرف المتعدد.

- **القيود على عمليات شراء العملة والأصول المالية:** بالرغم من عمليات التحرر من نظم الصرف الموازية والمتعددة فما زالت بعض الدول مثل ليبيا وموريتانيا والمغرب وسوريا وتونس تفرض بعض القيود على شراء المقيمين من العملات الأجنبية. كما أن هناك ما يقارب نصف الدول العربية (الجزائر، جيبوتي، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، السودان، سوريا، واليمن) لا تستطيع الوصول إلى أسواق الصرف الآجلة (Forward Exchange Markets). كذلك فإن معظم الدول العربية باستثناء مصر، والسودان واليمن ما زالت تعاني من بعض القيود التي تحد من عمليات بيع وشراء الأجانب للأصول المالية.

5. سياسات التحرر المالي:

- **تحرير أسعار الفائدة:** معظم الدول العربية باستثناء ليبيا وسوريا قد عملت على تحرير أسعار الفائدة. إلا أن هناك ما زال بعض القيود عليها كما هو الحال في الكويت التي تربط أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل بسعر إعادة الخصم وبهامش 4 نقاط مئوية وعُمان التي تحدد سقف أعلى على أسعار الفائدة لأغراض شخصية بـ 12% وموريتانيا التي تضع حد أدنى على أسعار الفائدة على الودائع وبعض السقوف على أسعار الفائدة على الإقراض.

- **القيود على الائتمان:** ما زالتٍ هناك 4 دول عربية (ليبيا، موريتانيا وعُمان وسوريا) تفرض قيوداً علىٍ الائتمان في حين أن السودان قد عملت على إزالة هذه القيود جزئيا .

- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية: جميع الدول العربية باستثناء موريتانيا لا تستخدم نافذة إعادة الخصم كأداة للسياسة النقدية بشكل فاعل. كما أن معظم الدول العربية باستثناء الجزائر وموريتانيا والمغرب وقطر والسودان واليمن فيها معدل الاحتياطي الإلزامي ثابت ولا يتغير بشكل متكرر (بمعنى أنه ليس أداة سياسة نقدية فاعلة). ويذكر أن معدل الاحتياطي الإلزامي يتراوح بين 2% في قطر و 25% على الودائع في لبنان، وتصل هذه النسبة إلى 20% على الودائع بالعملة الأجنبية في اليمن.

- كما أن عمليات السوق المفتوحة لا تستخدم نهائياً في 6 دول عربية (الجزائر، جيبوتي، ليبيا، قطر، سوريا، والإمارات) واستخدامها محدود في 7 دول أخرى مثل لبنان، موريتانيا، المغرب، عُمان، تونس، ومصر واليمن. وهذا يجعل من تداول الأوراق المالية الحكومية محدوداً في الأسواق المالية في هذه الدول. في الواقع إن عدم استخدام هذه الأوراق المالية في بعض الدول يعود إلى عدم وجود أسواق مالية مثل جيبوتي وليبيا وموريتانيا وسوريا واليمن أو أن السوق فيها حديث مثل قطر والجزائر.

6. البيئة المؤسسية:

- باستثناء البحرين تعاني معظم الدول العربية من التدخل الحكومي في المؤسسات المصرفية، كما أنها في معظمها (باستثناء البحرين وقطر) تعاني من قدرة المؤسسات القضائية لتحصيل الديون، هذا بالإضافة إلى ما تعانيه الدول العربية من ضعف في تفعيل القوانين والبيروقراطية والمحاسبة وجميعها تؤثر في البيئة المؤسسية لعمل القطاع المصرفي.

تطور القطاع التمويلى العربى

- يتفاوت مدى تطور القطاع التمويلي في البلدان العربية وفقاً للمفهوم الشامل للتطور المالي. ففي حين نجد قطاع تمويلي متطور جداً في البحرين نجد أن القطاع التمويلي ما زال في المراحل الأولى في سلم التطور في سوريا وليبيا. والجدولين المرفقين يبينان التفاصيل. فيما يبين الشكل المرفق مدى تطور القطاع التمويلي العربي مقارنة بالدول الأخرى من العالم.

مؤشر التطور التقاني الشامل للدول العربية

الدولة	2001/2000	2003/2002
البحرين	7.5	7.7
لبنان	7.0	7.0
الأردن	6.8	6.9
الكويت	6.7	6.8
الإمارات	6.6	6.6
السعودية	6.2	6.4
عُمان	5.9	5.9
قطر	5.6	5.7
تونس	4.8	5.6
المغرب	4.8	5.5
مصر	5.5	5.4

أقل من 2.5 ← قليل جداً.
أقل من 5 — 2.5 قليل.
أقل من 6 — 5 متوسط.
أقل من 6 ← 7.5 عالٍ.
أعلى من 7.5 ← عالٍ جداً.

مؤشر العمق المالي الشامل للدول العربية (تابع)

الدولة	2001/2000	2003/2002
السودان	3.3	4.7
جيبوتي	3.3	4.1
اليمن	3.8	3.9
موريتانيا	3.2	3.5
الجزائر	3.5	3.2
سوريا	1.2	1.1
ليبيا	1.2	1.0
المعدل	**4.8**	**5.1**

أقل من 2.5 ← قليل جدا.
أقل من 6 ← 7.5 عالٍ.

أقل من 2.5 – 5 قليل.
أعلى من 7.5 ← عالٍ جدا.

أقل من 5 – 6 متوسط.

المصدر:

Susan Creane, et al.(2004), Financial Sector Development in the Middle East & North Africa, IMF WP/04/201.

تفصيلات مؤشر التطور المالي لدول العربية

الدولة	مؤشر التطور الاقتصادي	القطاع البنكي	القطاع المالي غير البنكي	البيئة والرقابة	البيئة الفنية	درجة الانفتاح المالي	البيئة المؤسسية
البحرين	7.7	7.3	5.0	9.3	7.8	8.0	8.9
لبنان	7.0	8.7	3.3	7.7	8.3	7.0	5.2
الأردن	6.9	7.1	6.3	8.7	6.5	8.0	5.4
الكويت	6.8	7.4	5.0	8.0	6.6	8.0	5.9
الإمارات	6.6	7.9	5.0	6.7	5.8	8.0	5.9
السعودية	6.4	7.8	3.3	8.0	6.4	8.0	4.2
عمان	5.9	6.1	5.0	8.3	4.2	8.0	4.8
قطر	5.7	6.8	0.7	6.7	5.7	8.0	6.3
تونس	5.6	7.7	4.7	5.3	4.5	5.0	5.0
المغرب	5.5	5.6	4.7	7.3	6.8	4.0	3.8
مصر	5.4	6.0	6.3	5.3	5.6	6.0	3.2
السودان	4.7	5.7	0.7	3.7	6.2	7.0	4.5
جيبوتي	4.1	3.8	1.3	5.0	6.0	7.0	2.0
اليمن	3.9	4.1	0.7	3.3	5.0	9.0	2.2
موريتانيا	3.5	3.8	0.7	3.0	3.9	5.0	4.5
الجزائر	3.2	2.5	3.0	3.5	4.4	4.0	2.3
سوريا	1.1	1.9	0.7	0.0	0.9	0.0	2.4
ليبيا	1.0	1.3	0.7	2.0	0.5	0.0	1.0
المعدل	5.1	5.6	3.2	5.7	5.3	6.1	4.3

المصدر: Susan Creane, et al. (2004), Financial Sector Development in the Middle East & North Africa, IMF WP/04/201 .

مقارنة القطاع المصرفي في الدول العربية مع باقي دول العالم
خلال الفترة 1960-1990s

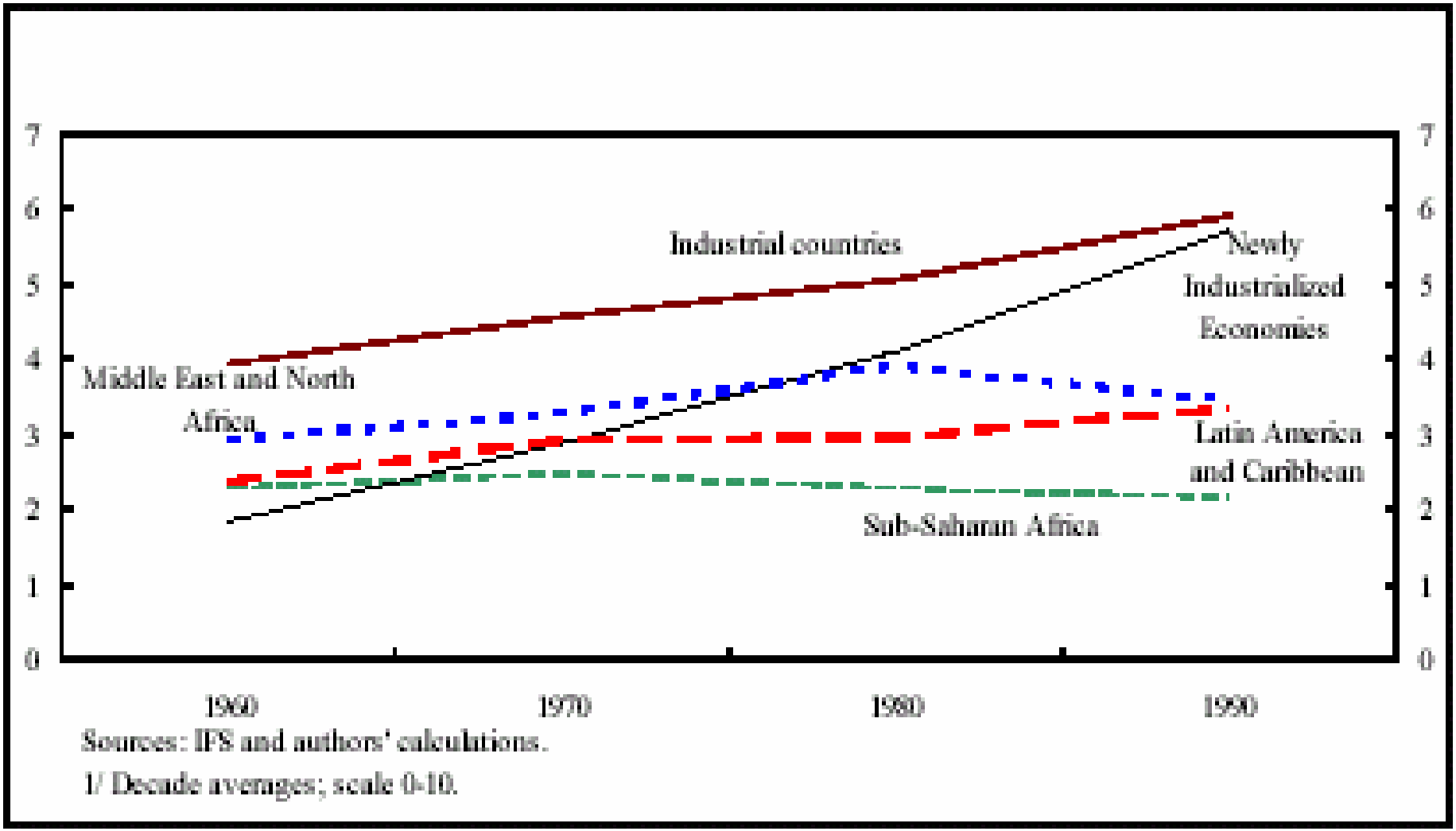

مما سبق يمكن تلخيص أهم مشاكل القطاع المصرفي كما يلي:

1. القطاع البنكي:

- ملكية الحكومة للبنوك في بعض الدول العربية والتدخل المباشر في تخصيص الائتمان.
- صغر حجم البنوك العربية بشكل عام بالرغم من كثرة عددها في بعض الدول.
- تحديد رسوم الخدمات المصرفية في عدد من الدول العربية من قبل البنك المركزي بشكل موحد.
- قلة أو انعدام استخدام المعاملات غير النقدية في بعض الدول العربية.
- إرتفاع درجة التركيز في بعض الدول وضعف الكثافة المصرفية في دول أخرى.

2. الرقابة المصرفية:

- ضعف إجراءات الرقابة والإفصاح المالي والتدقيق.
- حجم القروض غير العاملة ما زال مرتفع نسبياً في بعض البلدان، كما أن معظم البلاد العربية تعاني من صعوبة تحصيل الديون من خلال القضاء.
- ضعف نظم المدفوعات والمقاصة في بعض الدول العربية (نفقات التحصيل والمقاصة تصل إلى نصف النفقات التشغيلية في بعض الدول).
- ما زالت بعض البنوك غير قادرة على تحقيق متطلبات بازل بزيادة كفاية معدل رأس المال وترجيحه بالمخاطر.
- عدم استقلالية البنوك المركزية في عدد من البلدان.

تجارب الإصلاح وإعادة الهيكلة

ما هي الإصلاحات المطلوبة:

1- إعطاء استقلالية أكبر للبنوك المركزية العربية. بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيام البنك المركزي بأداء وظيفته الأساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية بحيث أن تقوم تلك الأخيرة على أساس اقتصادي ولا تتدخل أغراض السياسة التنفيذية أو التشريعية فيها .

2- زيادة التنافس بين البنوك وذلك عن طريق فتح المجال لبنوك جديدة سواء محلية أو أجنبية والحد من انتشار احتكار القلة ووضع القوانين الكفيلة بالقضاء على احتكار القلة والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني .

3- عدم التدخل في عملية تخصيص التسهيلات الائتمانية وترك الأمر برمته إلى البنوك وفق المعايير المصرفية المعمول بها في ذلك المجال.

4- ترك عملية تحديد رسوم وتعرفة الخدمات التي تقدمها البنوك للبنوك لتحديدها على أساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات البنكية.

5- رفع الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع تلك البنوك من تلبية التزاماتها الحاضرة والمستقبلية في عالم تتسم فيه عمليات انتقال رؤوس الأموال بسرعة فائقة.

6- الرقابة والوقائية (Prudential Supervision) . استخدام طرق أفضل من مراقبة وتتبع أعمال البنوك التجارية من منظور السلامة والأمن للأصول المصرفية وزيادة المقدرة على التنبؤ بالكوارث والأزمات المصرفية قبل حدوثها، وبالتالي الحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي حتى تستطيع السلطات النقدية من الوقاية منها ومنع انتقالها إلى بنوك أخرى وهذه الطرق تتضمن:

أ. الكفاية الرأسمالية: .تطبيق نسب الكفاية الرأسمالية في البلاد العربية بما يتفق مع اتفاقية بازل (Basle Accord) .

ب. نسبة السيولة: تطبيق نسبة السيولة الاجبارية (مثال ذلك 20% في مصر والسعودية ، 30% في الأردن، 60% في المغرب) .

ج. التحفظ على القروض الرديئة: وذلك بتصنيف القروض حسب جودتها وفرض احتياطي أكبر على القروض العالية المخاطر.

د. سياسة توزيع الأرباح: تدخل السلطات النقدية في هذه العملية مما يضمن سلامة أصول البنك وأعماله وفي نفس الوقت يحفظ حقوق المساهمين.

هـ. زيادة الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات.

و. تعيين مدققي حسابات خارجيين.

ز. منع حدوث ظاهرة التركيز الائتماني: وضع حد أعلى لمقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك لمقترض واحد .

ح. إنشاء مكتب مركزي للمخاطر (Central Risk Bureau) .

ط. استحداث نظام تأمين الودائع: على غرار النظام المتبع في الولايات المتحدة أو كندا وبريطانيا مثلاً وذلك بتأمين حد أعلى على الودائع (مثال في كندا 100000 دولار كحد أعلى على حساب الوديعة) .

قضايا ما زالت تحت النقاش:

ما زالت هناك قضايا معلقة يدور حولها النقاش في الأوساط المالية والأكاديمية نذكر منها:

1- الاندماج Merger: رغم الاختلاف النسبي في أحجام البنوك العربية (أصول البنوك إلا أنه يمكن القول أن جميع البنوك العربية صغيرة عند مقارنتها بالبنوك العالمية. لذلك كان هناك دائما الحديث عن دمج البنوك المحلية الصغيرة، بحيث تتحقق الميزات التالية:

أ. الاستفادة من وفورات الحجم.

ب. ضمن القدرات الإدارية ورفع كفاءة العمليات.

ج. زيادة الموارد والأصول المالية المتاحة.

د. خفض تكاليف الاستثمارات في التقنيات الحديثة التي يتطلبها البنك للقيام بأعماله والمحافظة على وضعه التنافسي.

ولكن هناك بعض المحاذير وهي:

- عدم المقدرة على تقديم خدمات متميزة لعملاء البنك في وقت توحدت فيه معايير الخدمة.
- كما أن هناك مجال للاستفادة من وفرات الحجم كأن هناك أيضاً مضار لكبر الحجم وتكريس الهيكل الاحتكاري في السوق المصرفي.
- نقص الشافية وما يسبب ذلك من زيادة عنصر المخاطرة.
- يجب ملاحظة أن دمج بنك ضعيف وبنك ضعيف آخر لا يؤدي الغرض بل يخلق مشاكل أكبر.

2- تخصيص البنوك المملوكة للدولة: العديد من الحكومات العربية ما زالت تمتلك جزء كبير من القطاع المصرفي وأن أحد مجالات الاصلاح الحيوية هي تحويل تلك البنوك إلى القطاع الخاص. ولقد أيدت كل من مصر والأردن والمغرب وتونس الرغبة في تخصيص بعض من البنوك الحكومية. ولكن هناك ثلاث قضايا أساسية ما زالت تحت النقاش والمداولة وهي:

- هل يمكن تطبيق الخصخصة في قطاع البنوك.
- قضية مقدار ما يمكن أن يمتلكه شخص واحد من رأسمال البنك.
- البيع للأجانب (المشاركة الأجنبية).

3- البنك الشامل (Universal Banking): ما زالت البنوك في الوطن العربي مقسمة إلى بنك تجاري، بنك استثماري، بنوك الأعمال والبنوك المتخصصة وتلك البنوك لا تستطيع التعامل في غير تخصصها أو في مجال غير المنصوص عليه في ترخيص مزاولة النشاط. هناك من ينادي بالتخلي عن تلك التقسيمات لصالح بنك شامل يقوم بجميع وظائف البنوك الأخرى.

4- العولمة واتفاقيات التجارة العالمية: في إطار تحرير التجارة والانفتاح العالمي فإن التنافس بين البنوك العربية المحلية والأجنبية سوف يحتدم في الأسواق الداخلية للدول العربية مما قد يؤدي في المدى المتوسط والطويل على إغلاق بعض البنوك العربية إذا لم تتخذ خطوات ايجابية نحو زيادة كفاءة البنك وزيادة القدرة التنافسية.

جهود تطوير وإصلاح القطاع المصرفي العربي

1- وقف العمل بسياسات الكبت (الكبح) المالي.

- إزالة القيود الإدارية على أسعار الفائدة (تحرير أسعار الفائدة).
- الابتعاد عن الائتمان الموجه.

2- التحول نحو أدوات السياسة النقدية غير المباشرة (الكمية) – الاعتماد على قوى السوق.

3- إعادة هيكلة القطاع المصرفي محلياً .

- خصخصة (تقليص دور الدولة) .
- دمج .
- تعديل في الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي.
- تعزيز الرقابة واستخدام معايير الأمان (معيار "بازل" الملاءة) .
- تعميقِ السوق المالي (تطوير سوق الأوراق المالية) . هنالك 15 سوقا مالية في الوطن العربي والعمل جاري على إنشاء أسواق مالية في سوريا واليمن.

التوجهات الإيجابية في القطاع المصرفي العربي

لقد حاولت المصارف العربية خلال الحقبة الماضية معايشة ومواكبة التطورات العالمية في القطاع المصرفي والمالي وسعت إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يعزز فرص النمو والربحية. وذلك من خلال:

1- التحول نحو مفهوم المصرف الشامل "Universal Banking" .

- دخول نشاطات مثل التمويل التأجيري، صيرفة الأعمال، التأمين، الخدمات المصرفية الخاصة، الخدمات الشخصية، الصناديق الاستثمارية والرأسمالية، أنشطة أسواق رأس المال، وغيرها .

2- تنويع وتوسيع وتحديث قاعدة الخدمات والمنتجات (الأدوات) .

- تقديم خدمات مبتكرة على مستوى سوق التجزئة مثل بطاقات الائتمان والصرف الآلي (ATM) والقروض الاستهلاكية والإسكانية وبرامج الادخار المرتبط بالتأمين.
- تقديم قروض مصرفية مشتركة مع مصارف عربية وأجنبية والتوجه نحو "e-banking" – الصيرفة الإلكترونية والصيرفة التليفونية والصيرفة عبر شبكات الإنترنت.

3- زيادة رأس مال المصارف العربية سواء من خلال مصادر ذاتية أو غير ذاتية.

- تطوير برامج الادخار والاستثمار لتضم مجالات جديدة مثل التأمين والعقود التأمينية وإصدار سندات الدين الدولية وشهادات الإيداع الدولية والارتباط ببرامج تمويل التجارة العربية من خلال منظمات مثل البنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية بغرض توفير القروض المتوسطة والطويلة الأجل للقطاعات والمشروعات الاقتصادية.

4- ازدياد التوجه نحو تمويل المشاريع من خلال القروض المصرفية المشتركة (Syndicated Lending) للمشروعات الائتمانية أو الإنمائية وبصيغ تمويلية مبتكرة ومتطورة مثل B.O.T .

5- ازدياد عمليات الدمج والتملك (Merger and Acquisition) كوسيلة أساسية لتوسعة عمليات المصارف العربية وذلك للتمتع بمزايا الإنتاج الكبير (وفورات الحجم والنطاق وخفض تكلفة الحدية وفتح أسواق جديدة) "Mega Banks" من خلال تكوين القدرة على المنافسة.

6- تحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية والطرق المحاسبية مما ساهم في تطوير أساليب الرقابة وتعزيز الشفافية والإفصاح، لدى عموم المصارف العربية.

7- التوسع المتواصل في مجال العمل المصرفي الإسلامي سواء على صعيد النشاط الإجمالي أو الربحية. حيث بلغ عدد المؤسسات المالية (الرئيسية) في العالم العربي نحو 18 مؤسسة برأس مال مقداره 5.1 بليون دولار وإجمالي أصول 38.5 بليون دولار. وقد نمت المؤسساتٍ التمويلية الإسلامية بالمتوسط بصورة أسرع من البنود الأخرى وخصوصاً في البحرين والكويت والإمارات والأردن والسعودية.

8- اتجاه العديد من المصارف العربية نحو استخدام استراتيجيات وسياسات مبتكرة في مجال إدارة المخاطر (Risk Management) وإدارة الموجودات والمطلوبات وتنمية القدرة على إدارة الأزمات.

9- زيادة الاستثمار في العنصر البشري خصوصاً في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واجتذاب الكفاءات العربية العائدة من البلدان الغربية ذوي المهارات والخبرات العلمية والعملية لإدارة المصارف وفق الفكر والعمل المالي والمصرفي الحديث.